

## مسار المفاوضات مع واشنطن يسري باتجاهين

# الأمن والدفاع: أسلحة الكواتم تورّد من الخارج.. ولا انسحاب قبل ضبط الحدود

متابعة / المدى

أكدت لجنة الأمن والدفاع النيابية، أن العراق لا يزال يعاني من ضعف حماية الحدود التي تسمح لدخول مختلف الأسلحة داعية الحكومة إلى وضع آلية لضبط الحدود قبل انسحاب القوات الأميركية من العراق نهاية العام الحالي. وقال نائب رئيس اللجنة اسكندر وتوت لوكالة كردستان للأنباء إن العراق لا يزال يعاني من ضعف حماية حدوده مع الدول المجاورة التي تسهم بتوريد مختلف أنواع الأسلحة إلى العراق "مشدداً بالقول على الحكومة العراقية وضع خطة والية لضبط الحدود ومنع تهريب الأسلحة عبر الحدود مع دول الجوار قبل انسحاب القوات الأميركية".

وأوضح وتوت ان "أغلب عمليات الاعتقالات التي تطول المسؤولين والمدنيين بواسطة اسلحة كاتمة للصوت تورّد من الخارج لكن هذا لا يعني انه ليس هناك من يصنع هذه الاسلحة داخليا". وأضاف انه "من غير ضبط الحدود لا يمكن ان نرى هناك استقراراً أمنياً وكل ما يوضع من خطط من قبل القيادات الأمنية لا جدوى لها".

ووقع العراق والولايات المتحدة عام ٢٠٠٨، اتفاقية الإطار الإستراتيجية لدعم الوزارات والوكالات العراقية في الانتقال من الشراكة الإستراتيجية مع جمهورية العراق إلى مجالات اقتصادية ودبلوماسية وثقافية وأمنية، تستند إلى اتفاقية الإطار الاستراتيجي وتقليص عدد فرق إعادة الإعمار في المحافظات، فضلاً عن توفير مهمة مستدامة لحكم القانون بما فيه برنامج تطوير الشرطة والانتهاه من أعمال التنسيق والإشراف والتقارير لصندوق العراق للأغاثة وإعادة الإعمار.

الى ذلك دعا النائب عن التحالف الوطني خالد الاسدي، القوى السياسية إلى إنتظار نتائج التفاوض بين الحكومة العراقية والأميركية حول مسألة بقاء عدد معين من المدربين الأميركيين، مشيراً الى ان مسار المفاوضات يسير باتجاهين.

وقال الاسدي في تصريح صحفي ان نتائج المفاوضات ايام مسارين، إما الإبقاء على عدد محدود من المدربين، وهذا الامر لا يحتاج إلى موافقة البرلمان، والمسار الآخر: بقاء عدد كبير

من المدربين او الخبراء الاميركيين، وهذا يتطلب العودة الى البرلمان لبحثه بشكل تفصيلي، واتخاذ القرارات المناسبة، بشأنه، ولذلك على القوى السياسية عدم التسرع بإبداء الرأي واتخاذ المواقف حول هذه القضية. من جانبه، اكد النائب عن التحالف الوطني صادق اللبان ان اتفاقية التعاون العسكري بين بغداد وواشنطن ، ستقر من قبل الحكومة ولا توجد حاجة الى اقرارها من قبل مجلس النواب. وقال اللبان بموجب الاتفاق بين الحكومة والجانب الاميركي بشأن ابقاء عدد محدود من المدربين، فهذا يتبع للحكومة اجراء الاتفاق حول هذا الامر. وازداد في حال اصبح عدد المدربين

كبيراً ومقلقاً للقوى السياسية، فسيكون الموضوع مختلفاً، ويترجم هذا الاتفاق في مجلس النواب لمناقشته واتخاذ القرار المناسب ازاءه، لاسيما وان توجد الاعداد الكبيرة سيطلب معالجة تحركات تلك القوات وبحث مسألة الحصانة القانونية، في حال تجاوزها على المواطنين. ومن المؤمل ان تدخل الحكومة العراقية في مفاوضات مع حكومة الولايات المتحدة بشأن بقاء عدد من المدربين الاميركيين وتسليح الجيش العراقي. وكان رئيس هيئة اركان الجيوش الاميركية مايكل مول قال خلال زيارة الى بغداد في ٢٢ نيسان/ابريل الماضي، انه اذا رغبت الحكومة العراقية في مناقشة

امكانية بقاء بعض القوات الاميركية، فأنا متأكد من ان حكومتى ستترحب بهذا الحوار". وتحاول الحكومة العراقية اتخاذ قرار نهائي بمشاركة الكيانات السياسية الرئيسية حول هذه المسألة في وقت يحمل السياسيون حكومة المالكي مسؤولية اعلان موقف رسمي. وكان وزير الدفاع الأمريكي الجديد ليون بانيتا أكد، في ١١ تموز/يوليو الماضي، أن قوات بلاده تُنفذ بصورة منفردة عمليات عسكرية ضد الميليشيات الشيعية في العراق، وذلك بعد مرور عام على انتهاء العمليات القتالية الأمريكية بصورة رسمية. ويعارض الصديرون تمديد بقاء القوات الأمريكية في العراق لما بعد عام ٢٠١١.

ويعتبرون ان الاميركيين هم من يخلق الازمات في العراق. وبموازاة الانسحاب الاميركي المحتمل قريباً قررت الحكومة العراقية شراء ٣٦ طائرة مقاتلة من طراز F١٦ اميركية الصنع لحماية الاجزاء من اي اعتداءات خارجية. ودخل العراق مؤخرًا في خلافات مع جارتها الكويت وايران على خلفيات اقتصادية وأمنية، وألححت حكومة بغداد بأن اصرار الكويتيين على اثناء ميناء مبارك في موقعه المحدد سيهدد العلاقة السياسية بين الجانبين، فيما تعزز الحكومة اتخاذ موقف من استمرار القصف الايراني لقري حدود اقليم كردستان العراق بعد رفع توصيات

محددة من مجلس النواب قريبا. وقد كشف مصدر حكومي رفيع المستوى ومقرب من رئيس الوزراء نوري المالكي أن التقرير النهائي لاحتياجات القوات العراقية سلم أمس الخميس، فيما أعلن ان المفاوضات بين العراق والولايات المتحدة حول التدريب ستبدأ الأسبوع المقبل وقد توقع الاتفاقية بينهما بعد عطلة عيد الفطر المبارك. وقال المصدر: "أن اللجان المكلفة باعداد التقرير النهائي حول احتياج للقوات العراقية بكافة صنوفها قد قدمت تقريرها يوم أمس الخميس، مشيراً الى: أن كل صنف من صنوف القوات العراقية سيقدّم تقريره واحتياجاته سواء للأسلحة أو لمدربين أو لأجهزة

فنية او تكنولوجية او تحتاج فقط الى تدريب او للاجهزة". وأضاف المصدر: "أن اتفاقاً جرى بين الجانب العراقي والاميركي على بدء المفاوضات بين الجانبين الاسبوع المقبل، حيث شكلت الحكومة العراقية لجنتها العسكرية التي ستبدأ بالمفاوضات ومن ثم تبدأ المفاوضات على مستوى أعلى اكبر برئاسة رئيس الوزراء نوري المالكي وآخرين".

وذكر: أن المفاوضات ستكون على مرحلتين الاولى من خلال لجان عسكرية على مستوى كبار الضباط من مختلف الصنوف ، والمرحلة الثانية على مستوى اكبر.من خلال فريق مفاوض برئاسة رئيس الوزراء نوري المالكي ووزراء وقانونيين ومستشارين". وأوضح المصدر: "أن المفاوضات ستتركز على عقود التسليح يمكن من خلالها تحديد عدد المدربين، فضلاً عن عديد القوات التي ستقوم بحماية السفارة الأمريكية ببغداد والقنصليات في بقية المحافظات، وحمايات المسؤولين في السفارة والقنصليات، وبقية السفارات التي قد تكون حماياتها جزءاً من التواجد الأمريكية في البلاد، وتابع: "المفاوضات ستتركز أيضاً على عديد القوات وفترة تواجدها، وفترة التدريب والحصانة للمدربين من عدمها وأماكن تواجد تلك القوات او المدربين، فضلاً عن نوع الدعم اللوجستي الذي سيقدّم أو أي مشاركة بعملية مساندة للقوات العراقية".

واضاف المصدر: "بأن العراق قد يحتاج الى ١٠٠٠ او ٢٠٠٠ مدرب يكفي لتدريب القوات العراقية بكل صنوفها اما اذا اضيف جنود لغرض حماية السفارة الاميركية في المنطقة الخضراء والقوات العراقية الاخرى التي ستبقى في البلاد فان العدد بكل تأكيد سيتجاوز الـ ١٠ آلاف جندي".

وتوقع المصدر: "أن يتم الانتهاء من المفاوضات حول اتفاقية التعاون العسكري بين بغداد وواشنطن مطلع ايلول المقبل، وقد توقع الاتفاقية بعد العطلة عيد الفطر المبارك اي في الايام العشرة الاولى او منتصف ايلول المقبل". ووافق الزعماء السياسيون على السماح لرئيس الوزراء نوري المالكي الأسبوع الماضي بالتفاوض مع الولايات المتحدة بشأن ابقاء قوات أميركية لتدريب القوات العراقية بعد انتهاء مهلة لرحيل تلك القوات عن العراق بنهاية العام.

## دولة العراق الاسلامية تحصل على دعم في رمضان قيادي سابق؛ القاعدة تسعى لإخراج معتقليها..

### وصوت العدناني للتمويه على البغدادي

متابعة / المدى

حذر قيادي سابق في تنظيم القاعدة، من أن تنظيم دولة العراق الإسلامية التابع للقاعدة سينفذ في الفترة المقبلة عمليات نوعية لإطلاق معتقليه، وبينما أشار إلى أن رسالة التنظيم الأخيرة حول تصعيد هجماته المسلحة وتأجيج الأعمال الطائفية تؤكد حصوله على دعم مالي في رمضان، معتبراً أن غالبية من يدخل من كوادره إلى العراق يأتي عن طريق الحدود الشرقية، لتشغال الآخرين في قتال الحكومة السورية غرباً.

ويقول الخبير في شؤون القاعدة الملا ناظم الجبوري، إن توقع المناطق باسم "دولة العراق الإسلامية" باستهداف القضاة والمحققين وأنها ستبدل كل جهدها لتحرير معتقليها، فضلاً عن إعلان العفو عن الصحوات جاء في توقيت يصيب في مصلحة القاعدة، نظراً لأن هناك شبه تخل عن الصحوات والتكسر لدورها في العدالة الأمنية".

ويتابع بقوله "ولا أشك أن خطاب القاعدة سيبقى عند بعضهم أذناً صاغية وقد يستجيب له الذين أصبحوا هدفاً للكثير من الأجهزة الأمنية إما بالاعتقال أو المطاردة، فضلاً عن ملاحقة القاعدة لهم". وكانت مواقع تابعة لتنظيم القاعدة نشرته مؤخراً رسالة صوتية للمناطق الرسمي باسم تنظيم "دولة العراق الإسلامية في العراق ویدیع أبو محمد العدناني، تودع فيه باستهداف القضاة والمحققين، وأن التنظيم سيبذل كل جهده لتحرير معتقليه.

ويعتبر الخبير بشؤون تنظيم القاعدة أن "هذا الخطاب يذكركنا بعمليات الأربيع والأحد الداميين، وغيرها من العمليات التي سمتها القاعدة بغزوات الأسير وتوعدت الحكومة وأجهزتها فيها بحملات من السيارات المفخخة والأحزمة الناسفة والأسلحة الكاتمة والعبوات الالصفة، وهي إشارة ورسالة لمقاتلي القاعدة لإعادة ربما لعمليات نوعية". ويتابع بقوله "وهذا يؤكد صحة الأخبار عن حصول قاعدة العراق على دعم مالي في رمضان سيهل لكوادرها تغيير سياراتهم وأماكن سكنهم مؤخراً، حسب قوله.

ويرى القيادي السابق أن "الذين يحملون فكر القاعدة ممن كانوا يدخلون من سوريا سابقاً هم من المتورطين الآن في قتال الحكومة السورية لانتمائهم لمدسة الإخوان المسلمين المعارضة، وهذا يعطي انطباعاً أن غالبية من يدخلون من العرب إلى العراق هو عن طريق الحدود الشرقية وربما يستغلون المناطق الوعرة في مندلي وحمرين وجولاء

## إثر انتشار الجيش الكويتي بحجة حماية "مبارك"

### نصيف تدعو الأمم المتحدة إلى مراقبة التحشيدات العسكرية في بوبيان

متابعة / المدى

دعت النائبة عن الكتلة العراقية البيضاء عالية نصيف الأمم المتحدة إلى "مراقبة وتوثيق التحشيدات العسكرية الكويتية في جزيرة بوبيان".

وقالت في بيان صحفي تلقت وكالة كل العراق إن: "حالة الاستنفار الأمني والعسكري التي أعلنتها الكويت في جزيرة بوبيان بأنها خطوة تعكس سوء النوايا الكويتية تجاه العراق".

وأضافت أن "هذه التحشيدات العسكرية والتحوطات الأمنية الكويتية في جزيرة بوبيان ربما ليس لها تأثير ميداني على أرض الواقع بقدر ماهي رسالة كويتية إلى الحكومة العراقية والشعب العراقي بأن العلاقة بين البلدين وصلت إلى طريق مسدود في نظر الحكومة الكويتية". وأشارت نصيف إلى أن "هذه الرسالة الكويتية التي تستعرض من خلالها عضلاتها تفكر إلى أبسط الأساليب الدبلوماسية، ولعلها لا تختلف كثيراً عن أساليب النظام العراقي السابق الذي قام بغزو الكويت".

وذكرت أنه "على الكويت أن تحترم ما تبقى من العلاقة بين البلدين وتحاول ترميمها بدلاً من إيصال الأمور إلى طريق اللأودة"، موضحة أن "الالتزام إلى القانون الدولي في ما يخص ميناء مبارك هو الحل الأمثل بدلاً من التحشيدات العسكرية العقيمة التي أعلنتها الكويت".

يذكر أن الحكومة شكلت لجنة برئاسة مستشار رئيس الوزراء ناصر الغضبان وبعضوية عدد من الخبراء والمختصين بشؤون الملاحة والنقل وستقوم هذه اللجنة بزيادة الكويت وتطلع على تفاصيل هذا الميناء والبحث فيما إذا كان إنشاؤه يؤثر على الاقتصاد العراقي.

وكان مشروع ميناء مبارك الذي بدأت الكويت بتنفيذه في شهر نيسان الماضي، قد أثار استياء كبيراً لدى الكثير من السياسيين، معتبرين ذلك

تجاوزاً على حقوق العراق الملاحة. واعتبر خبراء في شؤون الملاحة هذا المشروع خرقاً للاتفاقيات الدولية، في وجود قوة عسكرية في جزيرة بوبيان بالقرب من مصب شط العرب بالبصرة لحماية ميناء مبارك الكبير. منسوبة بشكل حاد، كما استنصار ما يعرف بخطة الملاحه البري المفتوح أمام جميع البلدان.

ذكرت صحيفة الوطن الكويتية، امس الاول، نقلاً عن مصدر حكومي

أن وزارة الدفاع الكويتية اتخذت احتياطات أمنية كبيرة جداً تمثلت في وجود قوة عسكرية في جزيرة بوبيان بالقرب من مصب شط العرب بالبصرة لحماية ميناء مبارك الكبير.

وأشارت نصيف إلى أن "هذه الرسالة الكويتية التي تستعرض من خلالها عضلاتها تفكر إلى أبسط الأساليب الدبلوماسية، ولعلها لا تختلف كثيراً عن أساليب النظام العراقي السابق الذي قام بغزو الكويت".

وذكرت أنه "على الكويت أن تحترم ما تبقى من العلاقة بين البلدين وتحاول ترميمها بدلاً من إيصال الأمور إلى طريق اللأودة"، موضحة أن "الالتزام إلى القانون الدولي في ما يخص ميناء مبارك هو الحل الأمثل بدلاً من التحشيدات العسكرية العقيمة التي أعلنتها الكويت".

يذكر أن الحكومة شكلت لجنة برئاسة مستشار رئيس الوزراء ناصر الغضبان وبعضوية عدد من الخبراء والمختصين بشؤون الملاحة والنقل وستقوم هذه اللجنة بزيادة الكويت وتطلع على تفاصيل هذا الميناء والبحث فيما إذا كان إنشاؤه يؤثر على الاقتصاد العراقي.

وكان مشروع ميناء مبارك الذي بدأت الكويت بتنفيذه في شهر نيسان الماضي، قد أثار استياء كبيراً لدى الكثير من السياسيين، معتبرين ذلك

الحالي بجزيرة بوبيان. وجاء في بيان لكتائب "حزب الله العراق" أصدرته في وقت سابق، أنهم بصدد شن هجوم مباغت بصواريخ أرض أرض على أهداف تم تحديدها بشكل دقيق داخل الكويت "في حال إصرار الأخيرة على الاستمرار في بناء ميناء مبارك في موقعه الحالي".

وأضاف المصدر أن "وزارة الدفاع عملت على تأمين الميناء ببرا وبحرا وجوا قبل بداية العمل به، موضحاً ان مثل هذا الاجراء معمول به في كثير من الدول قبل بنائها لأي مشروع حيوي يكون متاخماً لحدود دولة أخرى، منوها الى ان "القوة لم ترصد أي تجاوز أو اختراق أمني للميناء وما حوله".

وحول الموضوع ذاته، نقلت الصحيفة عن السفير البريطاني لدى الكويت فرانك بيكر تأكيد على حق الكويت في تنفيذ الميناء وبناءه انطلاقاً من شرعيته وسيادتها المطلقة على أراضيها. وقال خلال مؤتمر صحفي في مركز التأسيات البريطانية

إن "ما يشير الجانب العراقي حول المشروع غير منطقي كون الميناء ينفذ داخل الأراضي الكويتية"، مشدداً على "ضرورة حل الخلاف من خلال المفاوضات المباشرة بعيداً عن التصعيد والمشاحنات".

وكانت الكويت قد أعلنت، في السادس من نيسان الماضي، عن البدء بإنشاء مشروع ميناء مبارك بعد ستة من إعلان العراق نيته بناء ميناء الفاو الكبير. وأشار نائب رئيس مجلس الوزراء للشؤون الاقتصادية ووزير التنمية الكويتي أحمد الفهد إلى أن المشروع الذي تعاقبت على إنشائه شركة هيونداي الكورية، سيكون "صديقاً للبيئة، مبيناً أنه "يتطوي على أهداف كبيرة، ويحقق أملاً وتطلعات الشعب الكويتي، الذي طامحاً تبنى بناء ميناء بهذا الموقع الإستراتيجي والفعال، بهدف جعل الكويت مركزاً مالياً وتجارياً على المستويين الإقليمي والعالمي.

**AL - MADA**  
General Political Daily  
Issued by : Al - Mada  
Establishment for Mass  
Media, culture & Art

طبعت بمطابع مؤسسة المدى للإعلام والثقافة والفنون

رئيس مجلس الادارة ورئيس التحرير	فخري كريم	مدير التحرير	علاء المرعجي	مدير التحرير الاداري	نزار عبدالستار	مدير تحرير الملاحق	علي حسين	مدير التحرير التنفيذي	عامر العيسى	المدير العام	غادة العاملي
بغداد، شارع أبو نواس	محلة ١٠٢ - زقاق ١٣	بغداد، شارع برائتي	دمشق، شارع كرجية حداد	ص.ب: ٨٢٧٢ أو ٧٣٦٦	هاتف: ٢٣٢٢٧٥ - ٢٣٢٢٧٦	كردستان، أربيل، شارع برائتي	دمشق، شارع كرجية حداد	ص.ب: ٨٢٧٢ أو ٧٣٦٦	هاتف: ٧١٧٧٩٥٠ - ٧١٧٧٩٥٩	بغداد، شارع أبو نواس	محلة ١٠٢ - زقاق ١٣
فاكس: ٢٣٢٢٢٨٩	بيروت، الحمراء/شارع ليون	بيروت، الحمراء/شارع ليون	بيروت، الحمراء/شارع ليون	بيروت، الحمراء/شارع ليون	بيروت، الحمراء/شارع ليون	بيروت، الحمراء/شارع ليون	بيروت، الحمراء/شارع ليون	بيروت، الحمراء/شارع ليون	بيروت، الحمراء/شارع ليون	بيروت، الحمراء/شارع ليون	بيروت، الحمراء/شارع ليون
مكاتبتنا: بغداد/ كردستان/ دمشق/ بيروت/ القاهرة/ قبرص	مكاتبتنا: بغداد/ كردستان/ دمشق/ بيروت/ القاهرة/ قبرص	مكاتبتنا: بغداد/ كردستان/ دمشق/ بيروت/ القاهرة/ قبرص	مكاتبتنا: بغداد/ كردستان/ دمشق/ بيروت/ القاهرة/ قبرص	مكاتبتنا: بغداد/ كردستان/ دمشق/ بيروت/ القاهرة/ قبرص	مكاتبتنا: بغداد/ كردستان/ دمشق/ بيروت/ القاهرة/ قبرص	مكاتبتنا: بغداد/ كردستان/ دمشق/ بيروت/ القاهرة/ قبرص	مكاتبتنا: بغداد/ كردستان/ دمشق/ بيروت/ القاهرة/ قبرص	مكاتبتنا: بغداد/ كردستان/ دمشق/ بيروت/ القاهرة/ قبرص	مكاتبتنا: بغداد/ كردستان/ دمشق/ بيروت/ القاهرة/ قبرص	مكاتبتنا: بغداد/ كردستان/ دمشق/ بيروت/ القاهرة/ قبرص	مكاتبتنا: بغداد/ كردستان/ دمشق/ بيروت/ القاهرة/ قبرص

AL - MADA  
General Political Daily  
Issued by : Al - Mada  
Establishment for Mass  
Media, culture & Art

طبع بمطابع مؤسسة المدى للإعلام والثقافة والفنون